شناشيل

النائب شرطياً!

■ عدنان حسين

تمنيت لو أن الخبر غير صحيح من الأساس، أو في الأقل إن معلوماته غير دقيقة أو ناجمة عن سوء فهم، فمن أسوأ الأمور أن يلعب نائب الشعب دور الشرطي، وبالذات شرطي الأفكار.

الخبر قال إن النائب علي الشلاه رابط في مقر شبكة الإعلام العراقي يوم الجمعة ٢٥ شباط الماضي، وهو اليوم الذي انطلقت فيه تظاهرات "يوم الغضب" المنددة بتفشي الفساد في أجهزة الدولة وبتقصير كل من الحكومة ومجلس النواب في أداء واجباتهما الدستورية في توفير الخدمات الأساسية وتلبية الاحتياجات الأولية للسكان وفي تشريع القوانين. وقد عارضت الحكومة تنظيم تلك المظاهرات وحرّضت ضدها بدعوى أن القاعدة وحزب البعث يقفان وراءها أو يمكن أن يستغلانها لزعزعة الأمن وقلب النظام. وفي سياق موقفها فرضت الحكومة حظراً تاماً على تجوال المركبات والدراجات وأغلقت شوارع وجسوراً في العاصمة بغداد ومدن أخرى، ومنعت وسائل الإعلام من تغطية التظاهرات، ودفعت بقوات عسكرية وأمنية جرّارة، كل ذلك من أجل منع الناس من التظاهر، لكنهم تحدّوها وتظاهروا وأحدثوا تغييراً نوعياً في الحياة السياسية بعدما اعترفت الحكومة والنخبة السياسية الحاكمة كلها بشرعية تظاهراتهم ومطالبهم.

السيد الشلاه، وهو نائب عن التحالف الوطني (فرع ائتلاف دولة القانون) المكوّن الرئيس للحكومة، لعب في مقر شبكة الإعلام دور رئيسها ومديرها - كما أوضح الخبر الذي نشر منذ أكثر من أسبوع ولم ينفه النائب - يوجّه العاملين في قناة "العراقية" إلى كيفية تغطية أخبار التظاهرات لجهة التقليل من أهميتها وحجم المشاركين فيها. وشبكة الإعلام - لمن لا يعرف - مؤسسة تابعة للدولة وليس للحكومة، ومن المفترض أن تتمتع باستقلالية تامة عن سائر السلطات.

حتى الأطفال كان يمكنهم بسهولة متناهية ملاحظة أن "العراقية" تعاملت بغباء شديد مع الحدث، كانت منحازة بوضوح الى موقف الحكومة ضد المتظاهرين، أعطت مساحة محدودة من ساعات بثها للحدث غير المسبوق الذي شهد أعمال عنف في بغداد والموصل والبصرة ومدن أخرى سقط خلالها قتلى وجرحى، أي انه كان حدثا إخباريا بامتياز، لكن "العراقية" تعاملت معه باحتقار كما لو كان يجري في بلاد الواق واق!

وفي هذا السياق مارست "العراقية" الكذب الصريح على مشاهديها بنقل مشاهد يظهر فيها عدد قليل من المتظاهرين في ساحة التحرير. ويبدو انه من فرط غيض النائب الشلاه على التظاهرات لم يتنبه إلى أن تلك المشاهد كانت تفضح نفسها بنفسها، فقد بدت جدارية جواد سليم العملاقة مغمورة بالظلال، وظهرت ظلال النصب الحامل للجدارية والأبنية المطلة على ساحة التحرير طويلة جداً.. حتى الأطفال كانوا سيدركون أن مشاهد "العراقية" صُوّرت في ساعات الصباح المبكرة وعند أطراف الساحة وليس في قلبها الذي ازدحم بالآلاف من المتظاهرين وقت الظهر خصوصا.

ليس صحيحا - كما برر البعض- إن من حق السيد الشلاه كنائب أن يكون موجودا في شبكة الإعلام في ذلك اليوم، فهو ليس منتخبا عن العاملين في الشبكة، بل هو منتخب من سكان محافظة بابل الذين تظاهروا هم أيضا في ذلك اليوم وكانوا أولى بان يكون نائبهم بينهم ليستمع إلى مطالبهم وشكاواهم.

لم نعرف أبداً أن أعضاءً في البرلمان البريطاني أو الأميركي أو الهندي رابطوا في شبكة الإعلام الوطنية في أيام الحرب العالمية الثانية أو حرب فيتنام أو الحرب الهندية – الباكستانية، ليمشي النائب الشلاه في أثرهم.

شبكة الإعلام العراقي ليست دائرة حكومية، ولا ينبغي أن تكون كذلك، وهذا سيكون في مصلحة حزب الدعوة وائتلاف دولة القانون والتحالف الوطني كما هو في مصلحة سائر الأحزاب والائتلافات والكتل السياسية، فبعد أربع سنوات أو ثمان عندما يجد حزب الدعوة أو دولة القانون أو التحالف الوطني انه انتقل من صف الحكومة إلى صف المعارضة ستكون هذه المؤسسة الوطنية في خدمته وليست ضده.

adnan255@btinternet.com

التحالف يتحدث عن قائد الحدود وزيراً للداخلية

النجيفي: حقائب الأمن ستتأخر كثيراً.. والمالكي لم يقدم سير المرشحين إلى الآن

نقطة تفتيش وسط بغداد .. ا ف ب

□ متابعة/ المدى

أكد رئيس البرلمان أن حسم الوزارات الأمنية سيتأخر كثيرا، مؤكدا أن المالكي لم يقدم حتى الآن السير الذاتية للمرشحين، بينما كشف نائب عن التحالف الوطني عن اتفاق بين إطراف تحالفه على ترشيح قائد قوات الحدود الفريق محسن الكعبي وزيرا للداخلية.

وقال النجيفي خلال مؤتمر صحفي عقده بمبنى البرلمان، أمس، إن "رئيس الوزراء نوري المالكي لم يرسل أي سيرة ذاتية للمرشحين الوزارات الأمنية"، مؤكدا أن "قضية حسم الوزارات الأمنية سيتأخر كثيرا"، بحسب قوله.

واعتبر النجيفي أن "تولي رئيس الوزراء لثلاث وزارات أمنية أمر غير منطقي"، مطالبا المالكي بـ"تقديم أسماء المرشحين للوزارات الأمنية بأسرع وقت ممكن كون القضية خرجت عن الحد المعقول".

وكان مصدر سياسي قد كشف في وقت سابق عن ضغوطات تمارس على رئيس الوزراء نوري المالكي للقبول بترشيح شخصيات "لا قناعة له بها" لمناصب أمنية، من بينها مدير مكتب القائد العام للقوات المسلحة الفريق فاروق الأعرجي لمنصب وزير الداخلية.

وكان الائتلاف الوطني قد قرر خلال اجتماع عقده، في ٢١ من شهر شباط الماضي، في منزل رئيس التحالف الوطني إبراهيم الجعفري ترشيح زعيم حزب المؤتمر الوطني أحمد الجلبي رسمياً لشغل حقيبة الداخلية كمرشح عن التحالف الوطني، فيما أبدت القائمة العراقية بعد يوم واحد دعمها للطرح، مؤكدة حقها بترشيح من تختاره لوزارة الدفاع.

ويشغل رئيس الحكومة نوري المالكي حقائب وزارات الدفاع والداخلية والأمن الوطني بالوكالة منذ الإعلان عن تشكيل الحكومة غير المكتملة في الحادي والعشرين من كانون الأول من العام الماضي، وكان طرح اسم الجلبي كمرشح قوي لشغل وزارة التخطيط التي لا تزال شاغرة أيضاً ويشغلها بالوكالة القيادي عن التيار الصدري نصار الربيعي.

إلى ذلك، كشف نائب عن التحالف الوطني، أمس الأربعاء، عن اتفاق بين أطراف تحالفه على ترشيح قائد قوات الحدود الفريق محسن الكعبي وزيرا للداخلية، مبينا أن ائتلافه اتفق أيضا على ترشيح شخصيتين لمنصب وزارة الأمن الوطني.

وقال النائب الذي طلب عدم الكشف عن اسمه لوكالة كردستان للأنباء إن "التحالف الوطني توصل يوم أمس خلال اجتماعه إلى شبه أجماع على ترشيح قائد قوات الحدود الفريق محسن الكعبي لمنصب وزير الداخلية الذي سيطرح في جلسة يوم غد الخميس"، مبينا أن "الكعبي شخصية مهنية اثبت كفاءتها خلال السنوات الماضية".

ويشغل الفريق محسن الكعبي منصب قائد قوات الحدود العراقية التابع لوزارة الداخلية منذ عام ٢٠٠٤ ولغاية الآن.

وأوضح المصدر أن "جميع مرشحي المناصب الأمنية الذين سيقدمهم رئيس الوزراء نوري المالكي إلى مجلس النواب اليوم الخميس سيكونون من خارج الدائرة السياسية"، مشيرا إلى أن "المالكي سيقدم مجموعة المرشحين إلى مجلس النواب للتصويت عليهم".

وأضاف المصدر أن "التحالف الوطني أتفق على ترشيح شخصيتين لوزارة الأمن الوطني"، كاشفا عن أن "أحد المرشحين الاثنين هو شيروان الوائلي".

وبين المصدر أن "مرشح وزارة الدفاع أيضا تم الاتفاق عليه من خارج الكتل السياسية".

وكان القيادي في ائتلاف دولة القانون خالد الأسدي كشف في وقت سابق عن أن التحالف الوطني اطلع على أسماء المرشحين للمناصب الأمنية من قبل رئيس الوزراء نوري المالكي، وأتخذ موقفه من المرشحين.

من ناحية أخرى، أكد النائب عن التحالف الوطني عباس البياتي، أمس الأربعاء، أن التحالف الوطني حسم تسمية المرشحين لشغل وزارتي الداخلية والأمن الوطني، مبينا أن رئيس الوزراء نوري المالكي سيقدم مرشحي الوزارات الأمنية للبرلمان اليوم الخميس للتصويت عليهم.

وقال النائب عن التحالف الوطني عباس البياتي لوكالة السومرية نيوز، إن "التحالف الوطني اتفق خلال اجتماع عقده، أمس الثلاثاء، على تسمية مرشحي وزارتي الداخلية والأمن الوطني، من دون ذكر أسمائهم".

وكان مصدر برلماني كشف، في حديث سابق في العاشر من آذار الحالي، عن وجود خلافات "كثيرة" بين الوفد المفاوض الذي شكله رئيس الوزراء نوري المالكي والكتل السياسية بشأن المرشحين للوزارات الأمنية، مبينا أن الوفد المفاوض الذي يضم القياديين في دولة القانون عبد الحليم الزهيري وحسن السنيد يرسل معلومات مضللة إلى المالكي بشأن مرشحي الوزارات الأمنية لوجود خلافات شخصية مع عدد منهم.

نعمان الزيدي كان يخطط لنقل عملياته خارج البلاد

بغداد تضبط أمير دولة العراق في نقطة تفتيش مع سيارة مفخخة

□ بغداد/ هشام الركابي

أعلنت مديرية مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة مصرع الأمير العسكري فيما يسمى بدولة العراق الإسلامية نعمان سلمان الزيدي أثناء عبوره إحدى نقاط التفتيش بسيارة مفخخة ومرتديا حزاما ناسفا.

وقال مدير الأدلة الجنائية ضياء حسين في مؤتمر صحفي أمس إن الزيدي هو ما يسمى الأمير العسكري لدولة العراق الإسلامية والموجه والداعم لكل العمليات الإرهابية في بغداد وديالى وصلاح الدين وجنوب العراق.

وأضاف أن الزيدي حاول نقل عملياته إلى خارج البلاد، مشيرا إلى انه كان يختبئ في ملجأ أنشأه في حمام الدار الذي يستغله في تصنيع العبوات الناسفة وتجهيز السيارات المفخخة.

وكشف حسين عن إلقاء القبض على معظم قيادات ما يسمى دولة العراق الإسلامية، حيث تم عرضهم أمام وسائل الإعلام.

وفي سياق متصل أعلنت المحكمة الاتحادية العليا، أمس الأربعاء، عن إصدار أحكام بالإعدام شنقا حتى الموت بحق والي بغداد مناف الراوي وخمسة من مساعديه.

وقال المتحدث باسم مجلس القضاء الأعلى عبد الستار البيرقدار في تصريحات صحفية أمس إن القضاء العراقي أصدر، أحكاما بالإعدام شنقا حتى الموت بحق ما يسمى بوالي بغداد مناف الراوي وخمسة من أعوانه وأضاف البيرقدار أن الحكم صدر بعد ثبوت الأدلة ضد المدانين مبينا أن الحكم قابل للتمييز.

وكانت القوات الأمنية قد اعتقلت في أواخر آذار من العام الماضي ٢٠١٠، ما يسمى بوالي بغداد في تنظيم القاعدة والمسؤول عن عمليات التنظيم في بغداد المدعو مناف الراوي والذي أدى اعتقاله إلى الكشف عن العديد من قيادي التنظيم ومن ضمنهم زعيماه أبو عمر البغدادي وأبو أيوب المصري اللذان قتلا في منتصف نيسان من العام الماضي بضربة أميركية جوية على مخبئهما في شمال محافظة الأنبار.

وتوالت بعد مقتل البغدادي والمصري في منتصف نيسان من العام الماضي ٢٠١٠ الاعتقالات في صفوف التنظيم إذ تم، خلال أيار من العام الماضي، إلقاء القبض على أكثر من ٣٥ قياديا .

ويعتبر "والي بغداد" في تنظيم القاعدة المدعو مناف عبد الله الراوي المسؤول عن الهجمات التي ضربت العاصمة خلال العامين ٢٠٠٩ و٢٠١٠، كما أنه المسؤول المباشر عن تنفيذ عملية اغتيال رئيس جبهة التوافق العراقية في مجلس النواب حارث العبيدي بعد أدائه خطبة صلاة الجمعة في الـ١٢ حزيران ٢٠٠٩ بجامع الشواف في بغداد.

وكان مصدر في الجيش العراقي أعلن في وقت سابق اعتقال وزير المال في دولة العراق الإسلامية إبراهيم الجبوري في الموصل.

وقال لوكالة فرانس برس "اعتقلنا إبراهيم محمد الجبوري الملقب بـ"ابراهيم الابرش" لدى مداهمة منزل في منطقة عداية جنوب الموصل.

وعثرت القوة على كميات كبيرة من الأسلحة والاعتدة ونصف طن من مادة التي ان تي شديدة الانفجار.

ودولة العراق الإسلامية التابعة للقاعدة تسيطر على مناطق في محافظة نينوى حيث تفرض غرامات على التجار والسكان.

على صعيد اخر، أعلن المدير العام لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة بوزارة الداخلية ضياء حسين، اعتقال ١٨ مسلحاً من قيادات (دولة العراق الإسلامية) أحد أذرع تنظيم القاعدة بينهم سعودي وأردني إضافة إلى ثلاثة من عناصر تنظيم عصائب أهل الحق المدعومة إيرانياً.

وقال حسين في مؤتمر صحفي إن "أكثر من ٤٠٠ عملية مداهمة في محافظات بغداد ونينوى والأنبار وديالى تمكنت القوات الأمنية العراقية من اعتقال وزراء وقادة لدولة العراق الإسلامية حيث تم عرضهم على الصحفيين خلال المؤتمر وهم يرتدون بدلات حمر.

وأوضح أن المعتقلين مسؤولون عن التخطيط والتنفيذ للعديد من العمليات المسلحة والانتحارية الأخرى بالسيارات المفخخة والأحزمة الناسفة إضافة إلى استقبال وإيواء عناصر القاعدة القادمة من الخارج.

المطلبي: البيانات والخطب تسرق وقت الجلسات

نواب يتهمون رئاسة البرلمان بتفضيل قادة الكتل عليهم

□ بغداد/ قتيبة حامد

اتهم نواب من دولة القانون رئيس البرلمان بتهميش نواب لحساب قادة كتلهم وانتقدوا إغراقه عمل المجلس بالخطب والبيانات السياسية على حساب التشريعات والقوانين.

عضو ائتلاف دولة القانون سعد المطلبي قال في اتصال هاتفي لـ"المدى" إن ما نراه ونشاهده في جلسات البرلمان هو توجه رئيس البرلمان أسامة النجيفي إلى الخطب والبيانات السياسية على حساب تشريع القوانين وإقرارها وخاصة القوانين المهمة التي طالبت بها المظاهرات الشعبية.

وكان مراقبون يرون أن موضوع الاحتجاجات الشعبية سيصبح في محل المساومات وأداة بيد الفرقاء لتصفية حسابات سياسية ضيقة.

وأشار المطلبي إلى أن التأخير في تشريع هذه القوانين سيؤدي إلى مخاطر كبيرة بسبب الغضب الجماهيري الكبير في جميع محافظات العراق من اجل تحسين الخدمات وإنهاء الفساد والعمل بجدية اكبر لا إهمال مطالبهم وتجاهلها.

وأضاف المطلبي أن الخلاف بين النجيفي وبعض أعضاء البرلمان ليس خلافا شخصياً بل انه اختلاف في وجهات النظر حول أداء وعمل البرلمان وان بعض الحساسيات التي تحدث هي بسبب فتح رئيس البرلمان المجال أمام رؤساء الكتل دون غيرهم من الأعضاء.

وقال المطلبي إن البرلمان غير قادر على تحقيق مطالب الشعب بسبب الاختلافات في وجهات النظر وعدم التوافق بين أفراده.

لكن القيادي في كتلة أحرار حاكم الزاملي أشار في تصريح لـ "المدى" إلى إن بعض النواب سيما الجدد منهم يشعرون بوجود نوع من التهميش بحقهم، وان رئاسة المجلس تركز على نواب الدورة السابقة، موضحا أن إدارة الجلسة صعبة وتحتاج إلى شخصية قوية وبالتالي فأن أسامة النجيفي بمقدوره أن يحكم الجلسة على ألا يتم تجاوز الحدود المعروفة.

من جانبه، قال النائب عن التحالف الوطني عمار الشبلي إن الخلافات الموجودة بين رئيس البرلمان والأعضاء أمر طبيعي يحصل في كل مكان في العالم وان أعضاء المجلس يبلغ عددهم ٣٢٥ عضوا، وليس من المنطقي أن يكون الجميع على توافق سياسي.

واكد الشبلي وجود تهديد بتعليق العضوية من قبل ٨٠ عضوا في البرلمان إذ لم يتم إدراج مقترحات القوانين في جدول الأعمال وخاصة القوانين الأساسية التي نادى بها غالبية الشعب في المظاهرات المتكررة التي شهدها العراق.

وكان عضو مستقل في مجلس النواب العراقي أبدى أمس الأربعاء، استغرابه من آلية تعامل هيئة الرئاسة مع نواب المجلس، مبينا أن تعامل الهيئة مع النواب أشبه بالتعامل مع طلبة المدارس.

وقال كامل الدليمي لوكالة كردستان للأنباء إن "راتب النائب العراقي يبلغ ١٠ ملايين دينار شهرياً، وهيئة رئاسة المجلس تستقطع مبلغا قدره مليوني دينار من كل نائب لعدم الحضور إلى الجلسة، حتى لو كان النائب في واجب رسمي مكلف به من قبل المجلس".

وأوضح الدليمي أنه "في جميع برلمانات العالم لا يوجد مثل هكذا تعامل"، مشيرا إلى أن "هيئة الرئاسة تتعامل مع النواب على أساس أنهم طلبة مدارس".

وتابع الدليمي أن "هناك أشخاصا قد تم تخصيص وقت لهم لا يقل عن ١٥ دقيقة للحديث في كل جلسة، وفي الوقت ذاته هناك نوابا لا يسمح لهم بالحديث بنقطة نظام"، لافتاً إلى أن "بعض النواب يقال له "لا تتكلم" وهذا غير وارد في النظم البرلمانية".حسب قوله.

وأبلغ رئيس مجلس النواب، أعضاء المجلس قبل يومين بأن ثمة اتفاقاً سياسياً جرى بين هيئة الرئاسة ورؤساء الكتل السياسية يقضي بفسح المجال لمناقشة أعضاء السلطة التنفيذية عند استضافتهم في قبة المجلس لرؤساء الكتل ورؤساء اللجان النيابية اختصارا للوقت.

ويشير النظام الداخلي لمجلس النواب في مادته (٤١) إلى أنه "يتحدث العضو في الجلسة بإذن من الرئيس، وللرئيس تحديد مدة زمنية للحديث، ولا يجوز للعضو أن يتحدث أكثر من الوقت المسموح به، كما لا يجوز الحديث أكثر من مرتين في الموضوع ذاته إلا إذا أجاز رئيس الجلسة ذلك".

المدى
رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير: فخري كريم
المدير العام: غادة العاملي
مدير التحرير التنفيذي: عامر القيسي
مدير تحرير الملاحق: علي حسين
مدير التحرير الاداري: نزار عبدالستار
مدير التحرير الثقافي: علاء المفرجي
سكرتير التحرير الفني: ماجد الماجدي
المدير الفني: خالد خضير

جريدة سياسية يومية تصدر عن مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون

بغداد. شارع أبو نواس - محلة ١٠٢ - زقاق ١٣ بناء ١٤١ هاتف: ٧١٧٨٨٥٩ . ٧١٧٧٩٨٥
كردستان. أربيل. شارع برايتي دمشق. شارع كرجية حداد ص.ب:٨٢٧٢ أو ٧٣٦٦ هاتف: ٢٣٢٢٧٥ - ٢٣٢٢٢٧٦
فاكس: ٢٣٢٢٢٨٩ بيروت. الحمرا.شارع ليون بناية منصور. الطابق الاول تليفاكس: ٧٥٢٦١٦ . ٧٥٢٦١٧
التوزيع: وكالة المدى للتوزيع مكاتبنا: بغداد/ كردستان/ دمشق/ بيروت/ القاهرة/ قبرص

AL - MADA
General Political Daily
Issued by : Al - Mada Establishment for Mass Media, culture & Art

طبعت بمطابع مؤسسة المدى للاعلام والثقافة والفنون